

جامعة عباس لغرور خنشلة

الاسم

اللقب

الفوج

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم علوم اقتصادية

السنة الثانية اقتصاد

امتحان مقياس مالية عامة السداسي الثالث

السؤال الاول : 10 نقاط

اختر اجابة واحدة او اجابتين او ثلاثة من الاجابات التالية :

المالية العامة الحديثة هي:

مالية عامة متدخلة ****

مالية عامة محايدة

مالية عامة حارسة

السياسة المالية الكينزية هي

سياسة مالية توسعية ****

سياسة مالية انكماشية

سياسة مالية متوازنة

املاك الدولة هي ايرادات :

اصلية ***

مشتقة

اجبارية

السياسة المالية التوسعية تعتمد على

زيادة الضرائب

تخفيض الضرائب ****

الغاء الضرائب

يرى كينز ان نفقات التجهيز و الاستثمار تلعب دورا في حالة الركود الاقتصادي من خلال

مضاعف الاستثمار ****

مضاعف الانفاق الحكومي ****

مضاعف الميزانية المتوازنة

الوعاء الضريبي هو

الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة ****

قيمة الضريبة

حجم الضريبة

النفقات التحويلية تصرفها الدولة لغرض

الحصول على سلع خدمات ، رؤوس اموال انتاجية

تحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الغنية الى الطبقات الفقيرة ***

اعانات اقتصادية لبعض المنتجات ***

المالية العامة التقليدية هي

مالية عامة متدخلة

مالية عامة محايدة ***

مالية عامة حارسة ***

الايرادات غير السيادية هي ايرادات :

اقتصادية ***

خاصة

عادية

السياسة المالية الانكماشية تعتمد على

زيادة الضرائب ***

تخفيض الضرائب

الغاء الضرائب

قواعد النفقة العامة هي

المنفعة القصوى ***

الاقتصاد في الانفاق ***

الترخيص ***

الاتاوة هي ايرادات

مشتقة ***

اصلية

اجبارية ***

الميزانية الملحقه تمثل

استثناء لمبدأ عدم التخصيص ***

استثناء لمبدأ التخصيص

استثناء لمبدأ الوحدة

لها طابع صناعي او تجاري ***

الاعتمادات الاجمالية

اعتمادات غير مخصصة ***

تهدف الى تسديد نفقات غير متوقعة ***

تهدف الى تسديد نفقات متوقعة

نفقات التسيير

نفقات جارية ***

نفقات راسمالية

نفقات اقتصادية

نفقات التجهيز

نفقات جارية

نفقات راسمالية ***

نفقات اجتماعية

النفقات الحقيقية تصرفها الدولة لغرض

الحصول على سلع خدمات ، رؤوس اموال انتاجية ***

تحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الغنية الى الطبقات الفقيرة

اعانات اقتصادية لبعض المنتجات

امبن الخزينة العمومية الولائية

محاسب عمومي ثانوي

محاسب عمومي رئيسي ***

امر بالصرف

يتم تنفيذ نفقات الموظفين عن طريق

الجداول الاصلية ***

الجداول الاصلية التعديلية او التكميلية ***

الجداول الاصلية التكميلية تشتمل على

توظيف جديد ***

ترقية في الدرجات

زيادة في الاجور

السؤال الثاني 04 نقاط
أشرح المصطلحات التالية :

الميزانية المحلية :

المادة 176 من قانون 10-21 المتعلق بالبلدية الميزانية المحلية هي عبارة عن جدول تقديرات الإيرادات و النفقات السنوية و هي عقد ترخيص و ادارة يسمح بسير المصالح البلدية و تنفيذ برنامجها للتجهيز و الاستثمار **الدين العام :** مبلغ نقدي تستوفيه الدولة او اي شخص معنوي اخر من الغير سواء كان هذا الغير في عداد البنوك او الهيئات الخاصة او الدولية او الافراد او الدول و تتعهد الدولة برده و بدفع الفائدة في اجال و شروط محددة .

الدومين :

هو الاموال العقارية و المنقولة التي تمتلكها الدولة و المؤسسات و الهيئات العامة ملكية عامة او خاصة . **الإيرادات العامة :** هي مجموع الاموال التي تحصل عليها الدولة او الحكومة بصفتها السيادية (اجبارية) او من انشطتها و املكها الذاتية او من مصادر خارجية قروض داخلية خارجية او مصادر تضخمية لتغطية نفقاتها خلال فترة زمنية معينة للوصول الى اهدافها .

السؤال الثالث 06 نقاط :

1- ما المقصود بنظرية العجز المنظم في الميزانية العمومية

الفكر المالي الحديث قد يطغى التوازن الاقتصادي على حساب التوازن المالي للموازنة فعدم تحقيق توازن في الموازنة العامة برفع حجم الانفاق الحكومي مقارنة بالإيرادات لأغراض اقتصادية بصفة مؤقتة معمول به وفعال في حالة الركود او الكساد الاقتصادي هذا العجز المالي يسمى بالعجز المقصود او المؤقت او المنظم .

2- ميز بين قانون المالية و الميزانية العامة في نقاط

- الميزانية تمثل الجزء المحاسبي لقانون المالية
- الميزانية دورها ينحصر في تحديد الإيرادات النهائية و النفقات النهائية اما قانون المالية يحدد السياسة المالية المتبعة في الميزانية و وسائل تدخلها .
- قانون المالية يضمن التوازن العام المتمثل في التوازن التوازني التوازن المالي و التوازن الاقتصادي .
- قانون المالية يضمن الرقابة المالية و السياسية من جرف البرلمان على السير الحسن للميزانية

3- ماهي فرضيات تأثير الاصدار النقدي على الاقتصاد الوطني

الفرضية الاولى : اذا وجدت الكتلة النقدية زيادة سريعة لها في حجم الانتاج لن تؤدي الى اثار تضخمية بسبب توازن العرض و الطلب .

الفرضية الثانية : عدم وجود اثار تضخمية نتيجة ادخار الكتلة النقدية الجديدة اذا ما تم لن يستمر مطولا لان سرعان ما يتم ضخ هذه المبالغ في القنوات الاقتصادية .

الفرضية الثالثة : توجيه هذه الكتلة النقدية الى الاجور و الرواتب و المداخل بصفة عامة يؤدي الى ارتفاع الطلب نتيجة ارتفاع الاستهلاك مما يؤدي الى اثار تضخمية كبيرة مما يؤدي الى انخفاض الصادرات مما يؤدي تثبيط حركة الانتاج وزيادة حجم المضاربة مما يؤدي الى ارتفاع في البطالة .